أنواع الضرائب:

يمكن تقسيم الضرائب إلى أنواع مختلفة حسب المعيار المستخدم، وهذا ما سنقوم بتوضيحه وتفصيله:

أولا. الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة:

الضريبة الوحيدة هي أن يتم فرض ضريبة واحدة على وعاء واحد في كامل النظام، كأن يتم فرض ضريبة وحيدة على الدخل فقط، أو على الإنفاق فقط، أو فرض ضريبة وحيدة على الناتج الصافي للأرض لكونها المصدر الوحيد المقبول للثروة في الاقتصاد(عند الفيزيوقراط)، أو أن يتم فرضها على الزيادة الرأسمالية في قيمة الأرض، أو كما حدث في بداية القرن العشرين حيث نادى البعض بأن يتم فرضها على مصادر القوى المحركة: الوقود والكهرباء لأنها كانت المصدر الأساسي للثروة في نظرهم، وهي تدخل ضمن كافة أوجه النشاط الاقتصادي وبذلك يتم انتشار الضريبة إلى كل الأنشطة.

وتتمثل مزايا هذا النوع من الضريبة في كونها بسيطة وتتميز بسهولة تحصيلها، وانخفاض تكاليف جبايتها، وتعذر التهرب منها.

ومع ذلك يؤخذ على هذه الضريبة أنها عندما تفرض على فئة بعينها فإنها تركز العبء على فئة بينما يرتاح منه فئات أخرى، كما أنها قد تدفع للفئات المفروضة عليها بالتهرب بسبب ثقل العبء، كما أنها قد تصيب الخزانة العامة بأزمة سيولة إذا عرف الوعاء الضريبي تدهورا بسبب أزمة استثنائية.

وفي المقابل توجد الضريبة المتعددة بأن يتم فرض العديد من الضرائب فإذا تدهورت حصيلة نوع من الضرائب تعوضها حصيلة الأنواع الأخرى.

وتمثل مساوئ الضريبة الوحيدة مزايا للضريبة المتعددة وبالمثل مزايا الضريبة الوحيدة تمثل مساوئ الضريبة المتعددة.

ثانيا. الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال:

تفرض جميع الضرائب على أشخاص سواء في شكل أشخاص طبيعيين أو معنويين، ولكن المقصود هنا أن يتم فرض ضريبة على الشخص كشخص وليس على أمواله، وكمثال على ذلك: الضريبة على العاطلين عن العمل، الضريبة على رب أسرة تجاوز عدد أفراد أسرته عن عدد معين....الخ

أما الضرائب على الأموال فهي ضرائب تفرض على أموال الأشخاص: ممتلكات عقارية أو دخول...الخ

ثالثا. الضرائب على الدخل:

هي تلك الضرائب التي تتخذ من الدخل وعاءا لها أي أن المادة الخاضعة للضريبة هي الدخل، وهي أهم أنواع الضرائب في العالم، لما تتمتع به من سهولة ومرونة في تطبيقها وتحصيلها، وكذلك تقبل المكلفين لها. وما نحتاجه هنا هو تحديد ماهية الدخل الذي سيعتبر وعاءا لها؟؟ لذلك ينبغي التعرف على الأموال التي تعد دخلا حتى لا تشمل الضريبة أموالا ليست دخولا، ولتفادي تهرب بعض العناصر التي تعد دخولا.

1- **نظرية المنبع:**

حسب هذه النظرية يعد دخلا المال الذي تتوفر فيه الخصائص التالية:

- **الدورية والانتظام:** أي أن يتحقق الدخل في فترات متكررة ومتجددة.

- **إمكانية التقويم بالنقد:** وهذا يعني أن الدخل قد يكون مبلغا نقديا أو سلعا أو خدمات قابلة لقياس قيمتها النقدية، فقد تكون المزايا العينية والخدمية التي يحصل عليها الأشخاص دخلا حسب هذه النظرية، طالما استطاعت الدولة تقدير قيمتها نقدا، وهو ما يتعارض مع الاقتصاديات النقدية الحديثة، ومع الخاصية الأساسية للإيرادات في العصر الحديث، وهي أن تكون مبلغا نقديا، لا عينا قابلة للتقييم النقدي.

- **ديمومة المصدر:** حتى يعتبر دخلا حسب النظرية ينبغي أن يكون مصدره قابلا للاستمرار والبقاء، وأنه لم يكن عرضيا، فالعمل مصدر ذو طبيعة دائمة وقابلة للاستمرارية، حتى وإن تعرض العامل لاحقا للتسريح، إلا أن طبيعة المصدر في حد ذاتها قابلة للدوام.

- **وضعه تحت تصرف الممول:** يكفي أن يتحقق الدخل حتى يكون خاضعا لضريبة الدخل، فلا يشترط إستلام الممول له فعليا حتى يكون خاضعا للضريبة.

2- **نظرية الزيادة في القيمة الإيجابية:**

تعد هذه النظرية أكثر اتساعا في تحديد المقصود بالدخل، وهي الأكثر استعمالا وانتشارا وأكثر عدالة، فالدخل هنا هو كل زيادة إيجابية لذمة المكلف خلال فترة معينة، سواء اتصفت بالدورية أم لا، فحتى الأرباح الناجمة عن بيع الأسهم والسندات أو بيع العقارات رغم كونها عرضية قد تحدث مرة واحدة ولكنها تعد من قبيل الدخل الذي يخضع للضريبة.

وأيا كان المفهوم الذي يتبعه المشرع في دولة ما للدخل فقد يختار المشرع أحد النظامين لفرض هذه الضريبة:

- ✓ **نظام الضريبة على مجموع الدخل:**

حيث تفرض الضريبة على مجموع الدخل الذي يحققه الفرد مهما كان مصدره: عقارات، إنتاج، عمل لدى الغير، فوائد دين..الخ ويحقق هذا النظام مزايا عدة أهمها: غزارة الحصيلة، تحقيق العدالة لأنها تنظر للمكلف كوحدة واحدة تفرض عليه الضريبة حسب قدرته على الدفع، السهولة في تحديد وتحصيل الضريبة، ومع ذلك يؤخذ عليه: قد يشعر المكلف بثقل عبئ الضريبة لأنها ستكون مبلغا كبيرا ومرة واحدة، وإذا نجح المكلف في التهرب من دفع الضريبة ففي هذا ضياع أموال هامة عن خزينة الدولة...الخ

- ✓ **نظام الضريبة النوعية على الدخل:**

بأن تفرض ضريبة خاصة لكل نوع من أنواع الدخل على حدى، ويحقق هذا النظام مزايا أهمها: يسمح بالتمييز في المعاملة الضريبية والتنويع حسب المصدر، تيسير عبئ الضريبة لأنها تدفع بمبالغ موزعة على مصادر مختلفة وأوقات مختلفة، ولكن يعاب على هذا النظام أنه إذا لم يكن النظام دقيقا قد يخلق مشكلة الازدواج الضريبي...الخ

رابعا. الضرائب على رأس المال:

يقصد برأس المال الثروة أو ما بحوزة المكلف من قيم استعمالية في لحظة زمنية معينة سواء كانت في شكل سلع مادية كالعقارات، أو حقوق معنوية كالأسهم والسندات أو النقود. وقد تأخذ هذه الضريبة عدة أشكال أهمها:

- ✓ **الضريبة العادية على رأس المال:** بمعنى أنها تفرض على الثروة بنسب صغيرة وبصفة دائمة.

- ✓ **الضريبة الاستثنائية على رأس المال:**
- ✓ **الضرائب على التركات:** وقد تأخذ بدورها ثلاث أشكال:

*على مجموع التركة بعد خصم الديون.

*على حصة كل وارث.

*على مجموع التركة وعلى حصة كل وراث.

خامسا. الضرائب على الإنفاق:

وهي الضرائب التي تفرض على استعمالات الدخل أي عند قيام الأفراد بالاستهلاك والإنتاج وأهمها:

- ✓ **الضرائب على الإنتاج المحلي:**

قد تفرض الضريبة على نوع معين أو على كافة السلع والخدمات المنتجة محليا، وقد تفرض على مرحلة واحدة: فتفرض على السلعة في صورتها كمادة خام، أو كنصف مصنعة..الخ المهم أن تفرض مرة واحدة على دورة حياة السلعة. وقد تفرض تراكمية على كافة المراحل: أي أن الضريبة تفرض على كافة مراحل السلعة من المادة الخام إلى أن تباع نهائية وتتداول وتستهلك.

وقد تفرض على القيمة المضافة فقط: أي أن الضريبة تفرض على كافة المراحل ولكن ليس على القيمة الإجمالية للسلعة ولكن على القيمة التي أضيفت على السلعة في هذه المرحلة.

- **الضرائب الجمركية:**

لها عدة تقسيمات وأنواع أهمها:

- **على الصادرات، وعلى الواردات:** فالضريبة الجمركية قد تفرض على ما تقوم الدولة بتصديره للعالم الخارجي، وقد تقدم الدول إعفاءات لصادراتها وهذا ما يحدث غالبا، ما عدا القطاعات الاستراتيجية التي تتمتع بمرونة عالية ولا تؤثر الضريبة الجمركية على تنافسيتها في الأسواق العالمية، فالدول تعتمد عليها في تحقيق إيرادات هامة، كما تستطيع الدولة فرض ضريبة على ما يتم استيراده من الدول الأخرى، ولها عدة أسباب وعدة صور كما يمكن شرحه لاحقا.

- **القيمية والنوعية والمركبة:** يمكن أن يتم فرض الضريبة كنسبة من قيمة الصادرات أو الواردات، كأن تكون 35 بالمائة من مبلغ السلعة المستوردة، وتسمى هذه الضريبة **قيمية.**

وقد تفرض الضريبة كمبلغ من وزن السلعة أو حجمها أو مقدارها عموما، كعدد العبوات مثلا، وكمثال فرض ضريبة بمقدار 100 وحدة نقدية على كل 100غ من سلعة معينة، أو 200 وحدة نقدية على كل صندوق يحتوي سلعة معينة، تسمى هذه الضريبة بالضريبة **النوعية**. وقد تكون الضريبة **مركبة** أي تضم النوعين السابقين: 35 بالمائة على كل 100غ من سلعة معينة.

- **الضرائب التمويلية والحمائية:** تعتبر الضرائب عموما والضرائب الجمركية خصوصا مصدرا تمويليا هاما في أصل نشأته وظهوره، أي أن سبب إنشائه كان من أجل جمع إيرادات هامة للدولة، وهذا ما يسمى بالدور التمويلي للضريبة، ومع ذلك أصبح للضريبة عموما وللضريبة الجمركية دورا مؤثرا على نوعية الاستهلاك وحجمه، فإذا أرادت الدولة حماية منتج وطني وتشجيعه، فيمكنها تخفيض الميزة التنافسية للسلع الشبيهة المستوردة من الخارج، ليستطيع المنتج الوطني المنافسة أكثر، وذلك من خلال فرض الضريبة الجمركية التي ترفع من سعر بيع السلع داخل الدولة مما يؤدي إلى تخفيض الطلب عليها واللجوء لشراء المنتجات الوطنية بدلا منها، لذلك سميت الضريبة بهذا الشكل بالضريبة **الحمائية**، ذاك أنها تقوم بحماية المنتج الوطني.

- **الضرائب على الإنفاق الشخصي:**

ينادي العديد بتطبيق ضريبة على مقدار ما يقوم الفرد بإنفاقه من دخله، ومع ذلك فهي عمليا صعبة التحقق لعدة أسباب.

سادسا. الضرائب المباشرة والغير مباشرة:

يعتبر أكثر التقسيمات انتشارا واستخداما رغم الاختلاف حول معايير هذا التقسيم، ويبقى الفرق الأساسي بين النوعين هو أن الضريبة المباشرة تفرض على الدخل وعناصر الثروة بشكل عام بينما الضريبة الغير مباشرة تفرض على استخدامات الدخل.